

بلوغ الماء قلبي ومعرفة بلوغه لهما مكنة مع الاختلاط
 والاستهلاك ورفع الحدث والنجس منوط باستعمال ما يطلقه
 عليه اسم الماء ومع الاستهلاك الاطلاق ثابت واستعمال الغالب
 غير ممكن فلم يتعلق به تكليفه والكفي بالاطلاق قاله شيخنا ابن
 الرمي رحمه الله وهذا كله في رفع الحدث واما ازالته الحدث به
 اي بالقليل فانه شرط **الأول** ان يكون واردا **الثاني** ان ينقصر
 عما قدمه في توقيفه والمحل يظهر **الثالث** ان لا يتغير **الرابع** ان
 لا يزيد وزنه مقدار ما يشرب المحل شر تحكم عليه بالطهارة
 بعدها لا يطهور بيته ومن الماء المستعمل ما غسل به من
 راسه وما غسل عاقبة لتخل المحلها المسلم وما غسل به الوجه
 قبل بطلان التيمم وما غسل بالحدث المصنوعه قاله الشريفي
 وغيره وقولنا في البيت وازالة الخ **المكان** لغة الحاجب وشرعا
 ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجوده ولا عدو لانه
 كالحيض مثلا فانه يلزم من وجوده عدمه وجوب الصلاة ولا
 يلزم من عدمه وجوب الصلاة لان وجوبها متوقف على اشياء
 اخرى كالجنون ونحوه قاله المعنوي رحمه الله والمستعمل في البيت
 بكسر الميم والتقدير وما زال المستعمل به مانعا فهو مستعمل اي ما لم

يحل

يحل بالقلبي او يكون كثيرا وستاتي احكامه القلتين بعد هذا
 ان شاء الله وما بينت احكامه ماء الطاهر وغيره شرعت في حكم
 ماء النجس المتنجس هو القسم الرابع الخامس **باب الماء النجس**
ورابع المياه ماء نجس ان اعتراه نجس منجس
وكان هذا موردا قليلا لا واردا حوي تفصيلا
 الماء المتنجس على قسمين احدهما ما كان قليلا وكان دون القلتين
 وانصلت به نجاسة منجسة وسواء تغير له لاسم المتنجس على قسمين
 قسم نجس الماء اذا كان موردا بمجرد الملاقات ولو كانت بسيرة
 النجس الا في وقته وعفوه عنه كروث نحو سكاك والحق به الا زرع
 ما نشوه من الماء والزرع شي ما لوز لطير وان لم يكن من طيور الماء
 فيه وزرق او شرب منه وعليه نجاسة مشقة الاحتراز
 ومن الامور التي يعفي عنها ويشق الاحتراز عنها ما لا
 يشاهده بصير معدل لقلته كنقطة بول وعز ما يعلق في كل
 الذباب من النجاسة ومثله الخمل والزنبور والفراش ولا
 فرق بين وقوعه في محل او محال وعن تليل ماء النجاسة في
 الماء ونحوه وعما يماسه العسل من الكوارة التي تجعل من رش
 البقر وعما يقع من بعر الشاة حال الخلد اللبن بشرط ان